

# لمحة في التجارة المروية

الدكتور عبدالرحمن الحبيب

مهما تكن حياة الانسان بسيطة فان به حاجة في الاقل الى طعام ولباس ومسكن يأوى اليه • وقد يستطيع ان يسد حاجاته الى الطعام بانمائه ولكنه يسد القسط الاكبر من حاجاته بدفع مبلغ معين من النقد ويسد القسط الآخر بالمقايضة • ومهما تكن طرق التبادل فهناك من يقوم باتاج السلع وتوفير الخدمات ويسمون بالمنتجين (Producers) (١) • وبصنف هؤلاء الى ثلاث جماعات وهم :-

١ - العمال الصناعيون ( ويدخل ضمنهم عمال الزراعة ) •

٢ - العمال التجاريون •

٣ - العمال الذين يشتغلون في العمليات التي توفر الخدمات المباشرة للمستهلك •

يحصل العمال الصناعيون على المواد الخام من الطبيعة ويحولونها الى أدوات مصنوعة • والذين يحصلون على هذه المواد الخام من اول مرة هم عمال الاستخراج الصناعيون (extractive industrial workers) ومنهم عمال المناجم والفلاحون والخشابون • اما الذين يستعملون هذه المواد لانتاج الغاز ونسج القطن وعمل الاثاث اليتي فهم العمال المنتجون الصناعيون • والذين يستخدمون المواد الخام لبناء الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات والسدود والخزانات وأحواض السفن وأرصفة الموانئ يسمون بالعمال المشيدين الصناعيين (Constructive Industrial workers) •

بالاضافة الى هؤلاء العمال يقوم آخرون ببيع السلع والخدمات للمستهلك

(١) انظر :

D. Treharne Williams, Commerce (London: Longmans, Green and Co., 1957), p 1-5.

أو يشاركون في هذه العملية ، أى عملية المبادلة ، كباعة الحليب واللفت والمرطبات واللحوم والقماش والخطة والرز والاثاث والسيارات والادوات الكهربائية والراديو والثلاجة والتلفزيون . وهؤلاء هم عمال التجارة .  
اما الذين يتصلون بالمستهلك اتصالا مباشرا ويوفرون له الخدمة الضرورية كالطبيب والحلاق والكهربائي والتجار والكاوى وسائق السيارة فيسمون بعمال الخدمات .

ولتتعرف على عمال التجارة أو العمال التجاريين . لو افترض القارىء نفسه ان به حاجة الى ربع كيلو من الشاي . فأين يوجد المنتج ؟ غالبا ما يكون المنتج فى الهند أو سيلان ومن الصعب على المرء ان يشد الرحال ويسافر الى كولمبو أو الى مدارس للحصول على ربع كيلو من الشاي السيلانى أو الهندى أو ليشرب قدحا أو أقداحا من الشاي هناك . وكذلك المنتج ، لا يجدها نافعة أو عملية ان يزرع الشاي ليحصل على ربع كيلو منه أو نصفه فقط . اذن كيف يؤتى بالشاي من المنتج فى سيلان الى المستهلك فى خرنابات أو عين التمر أو قلعة سكر فى العراق ؟ يقوم بهذه المهمة جهاز منظم يخترق حدود البلدان المختلفة يدعى بالتجارة ويعمل فيه التجار .

فقيام التجارة أمر ضرورى لسد حاجات الناس . فبوساطتها يتمكن المرء ان يبيع ويشترى . فمن لديه فائض يبيعه ومن تعوزه السلع والخدمات يشتريها ممن يعرضها فى محل تجرى فيه المبادلة اما بالمقايضة أو لقاء دفع مبلغ معين من النقد . وتجرى التجارة فى مختلف الظروف . فتوجد التجارة المحلية أو الداخلية وتوجد التجارة الدولية التى تجرى بين الامم وتعبر الحدود .

### الاقتصاد الدولى (٢) :

بدأت فعاليات الاقتصاد الدولى بالنمو منذ قرون واتسعت مجالاتها فى القرن التاسع عشر لتيسر الاتصال بين الدول ولتطور الصناعة وازدياد شأن

(٢) انظر :

Charles P. Kindleberger, *International Economics* (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc, 1955), pp. 3-13.

التجارة الدولية نتيجة ظهور الاختراعات الحديثة واضطراد رقى وسائل النقل والمواصلات • ووضحت الدولة غير قادرة على سد حاجتها بنفسها لكثرة الحاجات واتساع نطاق المعيشة وتعدد وجوهها وارتفاع مستواها • فلا مناص للدولة في اشباع بعض حاجاتها من الاعتماد على غيرها من الدول لاختلاف المناطق الجغرافية وتباين البيئات الزراعية والصناعية والتجارية • وقد قرب النمو الهائل في التعامل التجاري وتبادل العلم والابتكارات الفنية في الانتاج وتبادل الفكر بالصحافة والافلام السينمائية والراديو ووسائل النشر الاخرى الشعوب بعضها من بعض في تفكيرها وفي انماط حياة أفرادها • وهكذا قام تعاون اقتصادي بين الدول لاختلاف مقدرة كل شعب عن الآخر • وأصبحت الدول بهذا التعاون الاقتصادي وبارتباط كل منها بالآخرى تعمل كل منها للآخرى • فمن الصعب ان تعيش دولة في عهدنا هذا في عزلة اقتصادية تامة عن باقي الدول حتى ولو ملكت هذه الدولة موارد طبيعية كبيرة • وتسعى كل دولة الآن الى استغلال ميزاتها الخاصة ساعة الى المزيد من انتاج السلع والخدمات التي تفتقر اليها والتي تتوفر في دولة أو دول أخرى أقدر منها على انتاجها • وأهم العوامل التي أدت الى تفاوت الدول في مقدرتها الانتاجية لسلع وخدمات معينة هي :-

- (١) المناخ والموارد الطبيعية •
- (٢) مدى وفرة اليد العاملة وقدرتها الانتاجية •
- (٣) مدى وفرة رؤوس الاموال المستخدمة في الانتاج الآلي وكيفية استخدامها •

(٤) القرب والبعد من الاسواق •

ولم تبق الاسواق في العصر الحديث مقصورة على دولة واحدة بل أصبحت دولية ، وتقاربت فيها أثمان السلع والخدمات • وتشابهت الفعاليات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية ومالية في الدول المختلفة بالاتصال الدولي • وأصبح العالم أصغر وأصغر مما كان عليه بتطور وسائل النقل والمواصلات وبسهولة الاتصال بين الامم •

### التجارة الدولية (٣) :

ان نظرية التجارة الدولية هي العلم أو سبيل المعرفة الذي يبحث في التعامل التجارى بين مواطنى الاقطار المختلفة والاعتبارات والعلاقات ذات الصبغة التجارية السياسية التى تنتج عن هذا التعامل<sup>(٤)</sup> . اما التجارة الخارجية فهى مجموع عمليات المبادلة التى تحصل بين هيئات أشخاص مقيمين فى دولتين أو أكثر . وقد يقوم بهذا التعامل أفراد أو شركات أو مؤسسات حكومية . فقد تقوم بها الحكومات جزئياً أو كلياً . فقد تشتري الحكومة أو تبيع بعض السلع ، وقد تحتكر التجارة الخارجية كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى . وتقوم الحكومات فى فترات الازمات الاقتصادية والحروب على العموم بالاستيراد والتصدير والعمليات الاخرى التى تتعلق بهما ، حيث تضطر الى ان تشتري السلع من الخارج وتقوم بتنظيم بيعها فى القطر وتسيطر على كيفية خروج الصادرات وعلى نوعها وكمها . كما انها غالباً ما تأخذ على عاتقها شراء وبيع المواد الاساسية والذخائر والعتاد والمواد الكيماوية والغذائية . وقد تقوم بهذه الفعاليات فى الاوقات العادية أيضاً .

والفرق الرئيس بين التجارة الداخلية والخارجية هو ان التجارة الخارجية تتم بين الدول وتعبّر الحدود بينما تجرى التجارة الداخلية بين الافراد والجماعات داخل القطر نفسه . ويوجد فرق بين التعامل الاقتصادى العالمى والتجارة العالمية . فالعامل الاقتصادى العالمى هو مجموع قيم المعاملات الاقتصادية التى تتم بين الدول

(٣) انظر :

Gottfried Von Haberler, The Theory of International Trade (New York: The Macmillan Company, 1950), "Introduction", pp. 3-8.

(٤) انظر :

Gottfried Haberler, "A Survey of International Trade Theory", International Finance Section, Princeton University, 1955, p. I; R. F. Harrod, International Economics (London: James Nisbet Co. Ltd., 1956), Chapter I, pp. 1-8.

وتشمل المعاملات المالية وحركة الذهب ورؤس الاموال • اما التجارة العالمية فتعنى التبادل الذي يتم بين هذه الدول في السلع والخدمات فقط •

### أسباب التجارة بين الدول

تقوم التجارة الخارجية نتيجة لمبدأ التخصص في الانتاج واتباع تقسيم العمل بين الدول • وهناك عوامل تدعو الى هذا التقسيم تجملها فيما يأتي :

(١) الاختلاف في الهبات الطبيعية ؛ تختلف الاقطار في الهبات الطبيعية<sup>(٥)</sup> • فبعضها يملك موارد طبيعية لا توجد في غيرها • ويجعل هذا التباين قيام الزراعة والصناعة يسيراً في قطر وعسيرا في قطر آخر • فتوفر النفط الخام في العراق وندرته في انكلترا وألمانيا يجعل العراق مصدراً للنفط ومنتجاته وانكلترا والمانيا مستوردتين لهما • وتوفر الحديد الخام والفحم في انكلترا والمانيا وندرتهما في العراق يجعل قيام صناعة الصلب والادوات القاطعة أمراً يسيراً مربحاً في انكلترا والمانيا وعسيراً باهض التكاليف في العراق • لذا أصبح العراق مستورداً للمصنوعات الحديد والفولاذ من انكلترا والمانيا • وهكذا تقوم التجارة بين العراق من جهة وانكلترا والمانيا من جهة أخرى •

ويساعد توفر العوامل الملائمة لنمو بعض المنتجات الزراعية كالمناخ والماء والتربة على نمو تلك المنتجات في ذلك القطر • اما عدم توفر هذه العوامل في قطر آخر فيجعل به حاجة الى تلك المنتجات ، فتقوم التجارة بين القطرين حيث يستورد القطر الاخير ما به حاجة اليه من الاول • فاختلف الدول في مواردها الطبيعية من أهم أسباب انتشار التجارة

(٥) انظر :

Bertil Ohlin Interregional and International Trade (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1952), pp. 10-13.

الخارجية • ويجعل هذا الاختلاف استغناء بعضها عن البعض الآخر أمراً  
صعباً •

(٢) الاختلاف في المهارات والقُدَر الانتاجية ؛ يتباين متوفر الايدي العاملة في البلدان المخلفة • ليس عمال الدول كافة في مستوى واحد من حيث الكفاية والمهارة الانتاجية سواء أكان ذلك في الزراعة أم في الصناعة ام في التجارة والخدمات<sup>(٦)</sup> • قد تتوفر لدى العمال في دولة مواهب وقدرات خاصة لصنع سلع من نوع معين لا تتوفر عند غيرهم في دول أخرى • وينجم عن هذا التباين قيام بعض الصناعات والفعاليات الاقتصادية في بلد وعدم نموها في البلدان الاخرى • فقد قامت صناعة الساعات ونمت في سويسرا لتوفر المهارة والكفاية الانتاجية في هذه الصناعة ، بالرغم من عدم توفر الموارد الطبيعية اللازمة لهذه الصناعة • وهذا العامل أقل أهمية من العامل السابق اذ يمكن بالتدريب الفنى والتعليم والتمرين ان تحصل الدولة على عمال ذوى مستويات ملائمة من المهارة والكفاية الانتاجية بينما يصعب الحصول على أكثر مما هو متوفر من الهبات الطبيعية •

(٣) الاختلاف في تكاليف الانتاج ؛ تختلف تكاليف الانتاج باختلاف توفر عوامل الانتاج ونوعها • ويجعل هذا التباين قيام الزراعة والصناعة في قطر ما أقل كلفة منه في الاقطار الاخرى • ويؤدى التباين في كلفة الانتاج الى اختلاف في الاثمان وهذا بدوره ييسر سير التجارة الدولية • فالدول تميل في الاحوال الاعتيادية الى شراء السلع من الدول التى تبيعها بثمان أرخص مما يكلفها اذا هى انتجتها<sup>(٧)</sup> •

(٤) الاختلاف في المستويات الاقتصادية ؛ فكلما زاد تقدم الدولة وارتفعت درجة المدنية فيها وتقدمت صناعتها تقدما ملموسا زاد اهتمامها

(٦) انظر Ohlin المصدر نفسه • ص ٧٨ - ٨٨ •

(٧) فراضين عدم اعتبار مبدأ حماية الانتاج •

بالتجارة الخارجية • فقد ساعد قيام الصناعات ونموها واستخدام أسلوب  
الانتاج الواسع على زيادة وتوفر المواد المصنوعة ورخص أثمانها في بعض  
الاقطار • وتتطلب هذه الحقيقة قيام التجارة بين الامم لتصريف الفائض من  
منتجاتها • وتحتاج الاقطار ذات الانتاج الواسع الى المواد الاولية والغذائية  
فتشتريها من الدول التي تنتجها بكثرة وبتكاليف أقل • ويتوقف رخاء  
العالم في النهاية على قدرة البلدان على تصريف الفائض من الانتاج  
والحصول على ما يسد الحاجة •

### نظرية التكاليف النسبية (٨)

بالنسبة الى منطوق هذه النظرية وتحت ظل حرية التجارة يتخصص  
كل قطر في انتاج السلع التي تقل تكاليف انتاجها نسبيًا ويستورد السلع  
التي تملك الدول الاخرى ميزات نسبية في انتاجها • واعتمادا على نظرية  
قيمة العمل ، افترضت هذه النظرية حركة تامة لعوامل الانتاج في داخل  
القطر وعدم قابلية الحركة بصورة تامة بين الدول • وتفترض النظرية أيضا  
ان العمل هو العامل الوحيد في الانتاج • فقد اعتمد الاقتصاديون  
الكلاسيكيون في شرح نظرية التكاليف النسبية على نظرية العمل للقيمة •  
ان ذلك يسهل الامر كثيرا الا انه لا يجوز الا اذا كان العمل كله من درجة  
واحدة وكان في استطاعة كل شخص ان يحترف أية مهنة يشاء ، وان  
العمل هو عامل الانتاج الأوحيد الذي يسهل انتقاله وان المنافسة كاملة بين  
العمال انفسهم • ان بعض هذه الافتراضات صحيح ، كما أنه قد ظهر وجه

(٨) انظر :

G. Haberler, The Theory of International Trade pp. 125-144.

والعلاقات الاقتصادية الدولية تأليف الدكتور محمد فهمي لهيطة ومحمد  
حمزه عليش • الطبعة الثالثة مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٧ •  
ص ٢٤ - ٤٥ •

الخطأ في بعضها الآخر • وقد انهارت نظرية العمل للقيمة منذ زمن بعيد في  
الاقبل من ناحية تلك الصيغة المبسطة التي ظهرت بها قديما •

### الاختلافات النسبية والمطلقة في تكاليف الانتاج :

تفترض النظرية الكلاسيكية ان العمل ينتقل بحرية تامة داخل حدود  
الدولة وعلى ذلك يوزع نفسه على مختلف فروع الانتاج بصورة تجعل  
انتاجه الحدى في كل مكان مساويا للاجر • لا تنطبق هذه القاعدة على حالة  
التجارة الخارجية لان العمل ليس متحركا تماما بين مختلف الدول ، لذلك  
نجده غير قادر على الانتقال من صناعة في قطر (أ) الى صناعة أخرى في  
قطر (ب) • ويتم التبادل التجارى عندما تتمكن احدى الدول انتاج سلعة ما  
بنفقات تقل عن نفقات انتاجها في الدولة الاخرى • فيكون الاختلاف في  
تكاليف الانتاج مطلقا • واذا افترضنا ان كلا من الدولتين تتمكن ان تنتج  
سلعتين معينتين كالنسيج والحديد • ولنفترض على سبيل المثال ان انكلترا  
تنتج بوحدات معينة من العمل (٢٠) وحدة من نسيج الصوف أو (١٠)  
وحدات من الحديد وان الولايات المتحدة الاميركية بالمقدار نفسه من وحدات  
العمل تنتج (١٠) وحدات من نسيج الصوف أو (٢٠) وحدة من الحديد •  
ففي هذه الحالة يكون لانكلترا ميزة مطلقة بانتاج الصوف وللولايات المتحدة  
ميزة مطلقة بانتاج الحديد ويكون من المصلحة تخصص كل منهما في انتاج  
السلعة التي تفوقت في انتاجها • ويكون مجموع ما تنتجه الدولتان  
مستخدمتين وحدات العمل نفسها في القطرين (٤٠) وحدة من نسيج الصوف  
و (٤٠) وحدة من الحديد • اما في حالة عدم التخصص فيكون المجموع  
(٣٠) وحدة من النسيج و (٣٠) وحدة من الحديد • وسيحققان في حالة  
التخصص ربحا قدره (١٠) وحدات من النسيج و (١٠) وحدات من الحديد  
يمكن اقتسامها بينهما كما هو مبين فيما يأتي :



حديد	نسيج الصوف		
١٠	٢٠	انكلترا	بدون تخصص
٢٠	١٠	اميركا	
٣٠	٣٠	المجموع	
لا تنتج	٤٠	انكلترا	مع تخصص
٤٠	لا تنتج	اميركا	
٤٠	٤٠	المجموع	

وهذا هو ما يحدث أيضا لو كانت الدولتان اقليمين في حدود سياسية واحدة . اذن ان تقسيم العمل ، في حالات الاختلاف المطلق في التكاليف ، يؤدي الى زيادة الانتاج العالمي . وتخضع كثير من السلع في انتاجها لمثل هذه الحالة كالحاصلات الاستوائية والمنتجات الزراعية التي تنتجها الارض الخصبة ومنتجات باطن الارض المتوفرة في معظم البلاد الصناعية .

عالج ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) هذا الموضوع في اسهاب (٩) . تناول ريكاردو في (١٨١٧) الحالة التي تصبح فيها احدى الدولتين قادرة على انتاج السلعتين آ و ب بجهد عملي ( يقصد بذلك كلفة العمل وحده ) أقل من الجهد الذي تبذره الدولة الاخرى في انتاج اى من السلعتين . اى ان لها ميزة مطلقة في انتاج السلعتين آ و ب . وقد ضرب المثل الآتى في الباب السابع من كتابه :-

تنتج انكلترا وحدة من القماش بجهد ١٠٠ ساعة من العمل  
وتنتج انكلترا وحدة من النيذ بجهد ١٢٠ ساعة من العمل  
وتنتج البرتغال وحدة من القماش بجهد ٩٠ ساعة من العمل  
وتنتج البرتغال وحدة من النيذ بجهد ٨٠ ساعة من العمل

(٩) انظر :

David Ricardo, The Principles of Political Economy and Taxation (London: J. M. Dent & Sons Ltd., 1948), Chapter VII, pp. 77-93.

وقد ترتب كما يأتي :

وحدة قماش	وحدة نيذ
انكلترا ١٠٠ ساعة عمل	١٢٠ ساعة عمل
البرتغال ٩٠ ساعة عمل	٨٠ ساعة عمل

ويبين المثل الحسابي السابق ان للبرتغال تفوقا مطلقا في انتاج كلتا السلعتين ، ولكن نسبة هذا التفوق للنيذ أكبر منها للقماش لان  $\frac{100}{80} > \frac{120}{90}$  هي أصغر من  $\frac{100}{90}$  ، وعلى ذلك يصبح للبرتغال تفوق نسبي في انتاج النيذ . فللبرتغال في انتاج النيذ تفوق نسبي على انكلترا بالنسبة لانتاج القماش .

وإذا لم تقم التجارة بين انكلترا والبرتغال تصبح نسبة الاستبدال في انكلترا تبعا لنظرية ريكاردو : وحدة واحدة من النيذ لكل (١و٢) وحدات من القماش ، وتصبح نسبة الاستبدال في البرتغال تبعا للمبدأ نفسه : (٩) وحدات من النيذ لكل (٨) وحدات من القماش . أو بعبارة أخرى تصبح وحدة واحدة من النيذ نظير (٠.٨٨) وحدة من القماش .

وإذا قامت التجارة بين الدولتين فمن الواضح ان تكسب البرتغال لو انها ارسلت وحدة من النيذ الى انكلترا وأخذت مقابلها وحدة من القماش . وتمشيا مع افتراضنا الاساسي وهو ان العمال يتحركون بسهولة بين الصناعات جميعها في داخل الدولة الواحدة فان البرتغال سوف تنتج مقدارا اضافيا من النيذ بدلا من القماش الذي كانت تنتجه قبل قيام التجارة بينها وبين انكلترا . ومن الناحية الاخرى تستطيع انكلترا الحصول على النيذ بنفقات أقل لو أنها تخصصت في انتاج القماش لتستبدله بالنيذ البرتغالي . ويرى مما تقدم أن هناك ما يحتمل البرتغال على المتاجرة مع انكلترا ما دام في الامكان استبدال الوحدة الواحدة من النيذ بأكثر من (٠.٨٨) وحدة من القماش وتقبل انكلترا المتاجرة مع البرتغال ما دام في الامكان استبدال أقل من (١و٢) وحدات من القماش بوحدة واحدة من

النبيذ أو اذا تمكنت ان تحصل على أكثر من (٨٣٣ و٠) وحدة من النبيذ مقابل وحدة واحدة من القماش • وعلى ذلك فان أية نسبة استبدال وسط بين (٨٨ و٠) و (١٥٢) وحدات من القماش مقابل وحدة واحدة من النبيذ تمثل ربحا لكل من الدولتين • ولو حددت نسبة الاستبدال على أساس وحدة من النبيذ لكل وحدة من القماش فيستطيع عندئذ جهد كل (١٠٠) وحدة من العمل ترسلها انكلترا الى البرتغال على هيئة أقمشة ان يحصل على وحدة من النبيذ والتي تكلف انكلترا في حالة عدم قيام التجارة بينها والبرتغال (١٢٠) وحدة من العمل • اما البرتغال فتحصل على وحدة من القماش نظير (٨٠) وحدة من العمل وهذا كان يكلفها في حالة عدم وجود التخصص (٩٠) وحدة من العمل • فالخلاصة هي انه ينبغي لكل دولة ان تخصص في ذلك النوع من الانتاج الذي تتمتع فيه بتفوق نسبي فتحصل من عوامل الانتاج التي تملكها على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات •

وقد تستورد الدول سلعا تستطيع انتاجها بنفقات أقل من غيرها لتخصص كل قواها المنتجة لانتاج السلع التي لها فيها ميزات أكبر فتستورد استراليا مثلا الخشب من البلدان الاسكندنافية مع انها تستطيع ان تنتجها بنفقات أقل • فهي تفضل هذا الاستيراد لتستطيع توجيه الايدي العاملة فيها الى انتاج الذهب • ( ويصح هذا القول أيضا بالنسبة الى الافراد • فالمحامي يستأجر عاملا للكتابة على الآلة الكاتبة مع انه قد يستطيع ان يقوم هو بهذا العمل خير قيام وذلك لينصرف الى أعماله الاختصاصية • وقد يصلح الطيب ان يكون خير ممرض ولكنه يجد من الاربح له استعمال كفايته الخاصة كطبيب فيستخدم ممرضة ) •

فالسبب الرئيس لقيام التجارة ( التبادل في السلع والخدمات ) بين الامم اذن هو ان بعضها يملك سلعا ويمكن ان يوفر خدمات أكثر من غيرها • وهذا ناتج بصورة رئيسة عن التباين في المناخ وتركيب التربة وطبيعة السكان وعددهم • وطبيعة زراعة منطقة معينة مثلا تحدد جزئيا بنوع وتركيب التربة وبطبيعة المناخ أيضا • ولذا تحدد زراعة كثير من الغلال في مناطق

ذات مناخ خاص ملائم لها • فتنمو الحمضيات فى منطقة البحر المتوسط وينتج القنب فى حوض الكنج •

وان الثروات المعدنية فى العالم غير موزعة توزيعا عادلا أو منتظما • فانتاج النيكل كله تقريبا هو فى كندا ويندر الفحم فى اسكندنافية • وان المهارة وحرية المبادرة يمكن ان تؤدى الى سرعة فى التقدم التكنيكي لانهما تعاونان على التقدم الصناعى • وقد يكون قادرا على انتاج السلعة ذاتها ولكنه لا ينتج منها ما يكفيه • فانكلترا تنتج كميات كبيرة من الحديد الخام وتستورد كميات أخرى من السويد • وكذلك الامر بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية التى تنتج كميات من الخشب الصالح لعمل الورق وتستورد كميات كبيرة من مستلزمات انتاج الورق من كندا • وتستورد بعض الدول سلعا تتمكن هى ان تنتج مثلها أو تصدر سلعا بها حاجة الى استهلاكها محليا • وقد يكون السبب فى مثل هذه الاحوال عسكريا أو سياسيا •

#### الفوائد التى تجنيها الامم من التجارة (١٠)

لو لم تكن هناك فوائد من التبادل التجارى العالمى لما قامت تجارة بين الدول • يمكن سرد بعض هذه الفوائد فيما يأتى :-

١ - أهم فائدة تجنيها الامم من قيام التجارة هى سد حاجة بعض البلدان من فائض نتاج البلدان الأخرى • فيصدر العراق الفائض من النفط الخام والتمور والجلود والالياف وعرق السوس الى العالم الخارجى ويستورد ما به حاجة اليه من المنتجات الزراعية والصناعية كالمكائن والآلات والعقاقير الطبية والمنسوجات القطنية والصوفية • فتقوم التجارة بسد العوز والتخلص من الفائض •

(١٠) انظر :

R. F. Harrod, International Economics, Chapters II, III, pp. 9-52; Paul A. Samuelson, Economics. Fourth Edition (New York: Mc Graw-Hill Book Company, Inc., 1958), Chapter 32, pp. 649-671; Ohlin, op cit. pp. II, 52-57.

٢ - الانتاج الكبير • تسهل التجارة بين الامم تنقل السلع بينها مما يؤدي الى تخصص بعضها بانتاج أنواع معينة من السلع • ويسر توفر السوق الكبيرة لهذه المنتوجات توسع الفعاليات الاقتصادية وقيام الانتاج الواسع والتخصص في الانتاج في الزراعة والصناعة • فتمتع الدول المنتجة والمشتريه باقتصاديات الانتاج الواسع •

٣ - انخفاض الائمان • فعندما تستورد الدولة ما بها حاجة اليه من السلع والخدمات من الخارج يزداد عرضها فيها ويخفف الضغط على عوامل الانتاج المستخدمة سابقا في انتاج هذه السلع فتتخفف أجورها فتميل الائمان الى الانخفاض • وعندما تصدر الدولة ما يزيد على حاجتها من السلع والخدمات يزداد الطلب على العوامل المنتجة لتلك السلع وقد يقل عرضها سببا للاستهلاك المحلي فيميل ثمنها الى الارتفاع لارتفاع تكاليف الانتاج وقلّة العرض • وتؤدي هاتان العمليتان الى تقارب مستويات الائمان في الاقطار التي تقوم التجارة بينها • ويترتب على اتباع الدول مبدأ التخصص انخفاض في أثمان السلع وفي ذلك فوائد للمستهلكين الذين يتمكنون أيضا من الحصول على المحصولات التي تنتج في أقاليم تختلف عن اقليمهم من حيث الطبيعة والمناخ مما يقلل خطر المجاعة والتقلبات العنيفة في الائمان ويخفف من حدة الاحتكارات •

٤ - تبادل المهارات والكفايات • فقيام التجارة ونمو الصناعات والزراعة يسهل اكتساب المهارات والكفايات الانتاجية بالانتاج الواسع أو بالاستعارة من الدول الاخرى • وبالتقليد ومحاولة اضافة تحسينات على المنتوجات تتقدم الصناعات وعمليات الانتاج الزراعي وتتحسن أساليب التبادل التجاري • والتجارة الخارجية فضلا عن ذلك تثير المنافسة بين الدول وتقود الى اتباع احداث واحسن الاساليب في الانتاج والتسويق •

٥ - التبادل الثقافي والاجتماعي • ولا تقتصر التجارة بين الامم على حركة السلع والخدمات بينها فقط ولكنها تشمل تبادل المعلومات والعادات

وانماط العيش التي تصحب حركة التجار ووكلائهم وتأسيس الوكالات التجارية ومراكز الصيرفة ووكالات الدعاية والترويج التي تقوم بنشر الثقافة في الاقطار المتاجرة • ويصحب تبادل السلع والخدمات اكتساب عادات اجتماعية غريبة عن البلد وذلك بوساطة الحصول على السلع كتأثير الازياء والمساحيق وأدوات التجميل وما يتبعها من عادات اجتماعية مقلدة • وكثيرا ما تكون هذه العادات مضرّة بأخلاق البلد المستورد •

وهذا هو دور التجارة الخارجية في نشر الثقافة الغربية في البلدان النامية. فالتجارة الخارجية ليست مجرد تبادل للسلع والخدمات، بل هي قناة لنقل العادات والتقاليد الغربية. فالتجارة الخارجية تساهم في تغيير عاداتنا وتقاليدنا، مما يؤدي إلى تآكل القيم الأخلاقية والدينية. كما تساهم في نشر الفساد والرشوة، مما يهدد استقرار المجتمعات النامية. لذلك، يجب علينا أن نكون حذرين في التعامل مع التجارة الخارجية، وأن نحافظ على هويتنا الثقافية وأخلاقنا.

التجارة الخارجية لها دور كبير في نشر الثقافة الغربية في البلدان النامية. فالتجارة الخارجية تساهم في تغيير عاداتنا وتقاليدنا، مما يؤدي إلى تآكل القيم الأخلاقية والدينية. كما تساهم في نشر الفساد والرشوة، مما يهدد استقرار المجتمعات النامية. لذلك، يجب علينا أن نكون حذرين في التعامل مع التجارة الخارجية، وأن نحافظ على هويتنا الثقافية وأخلاقنا.

وهذا هو دور التجارة الخارجية في نشر الثقافة الغربية في البلدان النامية. فالتجارة الخارجية ليست مجرد تبادل للسلع والخدمات، بل هي قناة لنقل العادات والتقاليد الغربية. فالتجارة الخارجية تساهم في تغيير عاداتنا وتقاليدنا، مما يؤدي إلى تآكل القيم الأخلاقية والدينية. كما تساهم في نشر الفساد والرشوة، مما يهدد استقرار المجتمعات النامية. لذلك، يجب علينا أن نكون حذرين في التعامل مع التجارة الخارجية، وأن نحافظ على هويتنا الثقافية وأخلاقنا.